كلمة الدكتور عماد الصابوني

في حفل استقباله في مجمع اللغة العربية بدمشق

20 تموز 2022

السيد رئيس مجمع اللغة العربية،

السيدات والسادة أعضاء المجمع،

السيدات والسادة الحضور:

اسمحوا لي –في البداية– أن أعبّر عن عظيم امتناني لهذا الشرف الذي أسبغه عليّ أعضاء المجمع، من أساتذتي وزملائي، بانتخابي عضواً عاملاً؛ وإني لأرجو أن أوفق إلى جانبهم للإسهام في خدمة لغتنا العربية، وتعزيز مكانتها لغةً عالمية للتواصل المعرفي، العلمي والثقافي.

واسمحوا لي أيضاً أن أقوم بواجب الشكر للزميل العزيز الأستاذ مروان البواب على كلماته الجميلة التي تفضّل وقدمني بها، وعلى ما أغدق عليّ من صفات لست أراني مستحقاً لها، وإن بقيت طامحاً لأن أتحلى بها.

وإن ما يزيد من شعوري بالاعتزاز أن أدخل إلى المجمع خلفاً لواحد من أبرز رجالات التربية والتعليم، والعلم والتقانة، في بلادنا، الأستاذ الدكتور عبد الله واثق شهيد؛ وهو أستاذي الكبير الذي أفخر به، وأحد رجال خمسة كان لهم عليّ أعظم الفضل فيما أكون قد وُفِّقت لتحقيقه في حياتي المهنية.

ليس الحديث عن الدكتور شهيد بالأمر الهيّن، فهو المربي والعالم والباحث والمجمعي، صاحب الرؤى الاستشرافية الثاقبة على امتداد سنين طويلة، في مجالات عديدة متشعبة. فكان لا بدّ، والحال كذلك، من الانتقاء، انسجاماً مع ما يسمح به المقام. ومن ثمّ فقد وجدت نفسي أختصر ما كتبت مراراً؛ واستقر بي الرأي أخيراً على أن اقتصر من المنبر على عرض الوقائع التي أحدث فيها الدكتور شهيد أكبر الأثر في المجتمع، أو التي كان لها أكبر الأثر في حياته، وأن أضمّن الباقي في نسخة مطوّلة، تاركاً للمجمع –إن شاء– أن ينشرها في موقعه الإلكتروني.

وقد اعتمدت كثيراً فيما سيأتي –إضافة إلى ما كتبه عن الدكتور شهيد كثير من الأساتذة– على سيرة حياته التي خطها بقلمه، ونشرها المجمع في مطبوعاته في عام ألفين وثمانية عشر؛ وكانت قد أتيحت لي سابقاً، مع بعض الزملاء، فرصة الاطلاع على مقتطفات منها، ولا سيما تلك التي تخصّ تجربة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا.

❖

وُلد عبد الله واثق شهيد في مدينة حارم، في شمال سورية، على السفح الغربي من جبل بريشا (وقد يعني هذا الاسم "بيت الرأس" في الآرامية)، في الخامس عشر من شهر تموز من عام ألف وتسعمئة وسبعة وعشرين، حيث كان جده، ثم والده الذي درس علوم الدين في الأزهر بالقاهرة، يتولّيان الإفتاء. ويعود أصل عائلة الدكتور شهيد إلى بلدة دارة عَزَّة (أو دارة عِزَّة، كما يُضبط اسمها أحياناً)، التي قضى فيها شطراً أكبر من طفولته وفتوته؛ فهي البلدة التي كان يجتمع فيها الشمل مع الأهل في دار العائلة. وتقع دارة عزة على بعد ثلاثين كيلومتراً إلى الشمال الغربي من مدينة حلب، على مقربة من كنيسة القديس سمعان العمودي الشهيرة، ومن منطقة المدن الميتة التاريخية.

درس عبد الله واثق شهيد المرحلة الابتدائية في مدرسة دارة عزة أولاً قبل أن ينتقل في عام أربعة وثلاثين إلى مدرسة حارم، التي كانت حديثة مكتملة التجهيز. وهو يذكر في سيرته ما لقيه من ضنك العيش حينذاك، ويذكر أجواء الحراك الوطني، في مرحلة الاستفتاء على لواء إسكندرون.

نال الشهادة الابتدائية في عام ثمانية وثلاثين بنجاح، فقُبل في مدرسة التجهيز في حلب طالباً ليلياً (بعد أن نجح في مسابقة الكراسي المجانية). وقد برع في تعلم العربية والفرنسية والحساب، وأحب الأدب والتاريخ، فقرأ كثيراً من كتب التراث.

شارك في الحياة الثقافية المزدهرة في حلب أثناء دراسته؛ وأسهم في الحراك الشعبي قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية مع زملائه وأساتذته، وكان لذلك أكبر الأثر في تكوين شخصيته.

نال بنجاح شهادة البكالوريا الأولى، ثم الثانية في عام خمسة وأربعين، وكان يودّ دراسة الفيزياء أو الرياضيات. لكن الجامعة السورية كانت تقتصر حينها على كليتيّ الطب والحقوق، ففكر بمتابعة الدراسة في المهجر، وتعلم الإنجليزية بنفسه؛ لكنه عاد فتقدم إلى مسابقة الوظيفة في مديرية السجل العقاري في حلب في عام ستة وأربعين، فلم يبق فيها إلا أشهراً قليلة، إذ علم بافتتاح المعهد العالي للمعلمين، على التوازي مع إحداث كليتين للآداب والعلوم في دمشق؛ فدخل في عام ستة وأربعين طالباً في الفوج الأول من المعهد، الذي كان يقع في المبنى الجميل الذي تشغله اليوم وزارة السياحة، وكان مدير المعهد الأستاذ آنذاك خالد شاتيلا.

يُعدّ هذا المعهد طلابه للتدريس في التجهيز (أي التعليم الثانوي اليوم)، فيدرس هؤلاء الطلبة الاختصاص في الجامعة السورية، ويتلقون إلى جانب ذلك دروساً في علوم التربية؛ وبذلك أصبح عبد الله واثق شهيد أيضاً طالباً في الفوج الأول في كلية العلوم الفتية، التي افتتحت في الثكنة الحميدية، والتي كان عميدها الأستاذ توفيق المنجد (الذي سيصبح لاحقاً في سنة ستين أول رئيس لجامعة حلب).

عاصر في دراسته الجامعية مرحلة الاستقلال، ونكبة فلسطين؛ وشارك في الحراك الثقافي والسياسي في دمشق كما كان فعل من قبل في حلب.

درس في الجامعة الفيزياء والكيمياء والرياضيات على أيدي الأساتذة المؤسسين. وكانت دراسته نقدية تقوم على التفكير والاستنباط، والابتعاد عن الحفظ. والتقى هناك زميله صلاح الأحمد، طالباً في شعبة الرياضيات، فكانا يتباحثان معاً في تاريخ العلوم والفلسفة الإسلامية؛ ولم ينقطع أثناء دراسة العلوم قطّ عن الاهتمام بالأدب والثقافة والتاريخ.

❖

في عام ألف وتسعمئة وخمسين، تخرج بتفوق من كلية العلوم والمعهد العالي للمعلمين، فعُيّن مدرساً في تجهيز حلب. لكن المقام لم يطل به هذه المرة أيضاً في العمل الوظيفي، إذ سرعان ما تقدم (مع زميله عدنان المحاسب) إلى أول مسابقة للمعيدين في كلية العلوم ونحج فيها.

وبعد ثلاث سنوات قضاها معيداً، وتزوّج في أثنائها في عام واحد وخميس من رفيقة دربه، ابنة عمه السيدة مريم شهيد، أوفد في عام ثلاثة وخمسين إلى جامعة السوربون في باريس، فرنسا لتحضير الدكتوراه في الفيزياء. كانت مدة الإيفاد أربع سنوات، إذ أعلمه عميد الكلية، الأستاذ المنجد، أنه لن يمدّد الإيفاد يوماً واحداً!

سافر إلى فرنسا (مع زوجته وابنه البكر زياد) بحراً لتوفير النفقات، عن طريق بيروت والإسكندرية ثم مرسيليا، حيث بدأ بدراسات بعض الشهادات التحضيرية، فتأكد له أن المستوى العلمي لخريجي جامعة دمشق كان مقبولا. وكانت أطروحة الدكتوراه التي اختارها في مجال المسرّعات الخطية، بالتعاون مع مؤسسة كهرباء فرنسا.

كانت مدة تحضير الدكتوراه في فرنسا حافلة بالأحداث، فشهد خلالها حراك الثورة الجزائرية، وانقطاع علاقات سورية بفرنسا أثناء العدوان الثلاثي على قناة السويس. والتقى هناك مجدداً بصلاح الأحمد الذي كان يحضّر في الوقت ذاته أطروحة الدكتوراه في الرياضيات.

قدّم أطروحته في حزيران من عام سبعة وخمسين، وحازها بمرتبة مشرف جداً؛ وعاد إلى سورية في تموز من العام ذاته، قبل أشهر من إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

❖

عُيّن بعد عودته في الهيئة التدريسية في كلية العلوم في جامعة دمشق (وعميدها آنذاك الأستاذ نادر النابلسي)، فدرّس مادة الترموديناميك خلفاً للأستاذ عبد الرزاق قدورة، ومواد أخرى. وقد جمعته مع طلابه علاقات من الألفة والمودة. وعرف عنه حبه للتعليم وقدسيته والتحدي فيه.

وفي عام تسعة وخميس، أوفد إيفاداً علمياً لمدة تسعة أشهر إلى معهد الفيزياء في نوشاتل في سويسرا مع زوجته التي كانت حاملاً. وقد أدت رحلة سريعة متهورة بالسيارة إلى مدينة زيوريخ إلى ولادة ابنه الثاني طارق خديجاً عليلاً، وهي الحادثة التي تركت في نفسه أثراً لم يُمحى.

في أثناء عمله الجامعي، أُحدث فرع دمشق للمجلس الأعلى للعلوم في الجمهورية العربية المتحدة، فاشترك مع الدكتور مروان محاسني والأستاذ وفائي حقي في الأمانة الفنية للمجلس (الذي كان أمينه العام الدكتور المصري عبد الفتاح إسماعيل)؛ وأصبح أمين لجنة النشر العلمي التي كان يرأسها الأستاذ وجيه السمان. وقد ساعده عمله في المجلس –كما يقول في سيرته– على تكوين فكره الإداري والتنظيمي؛ واهتم بالتخطيط، شاعراً بأهمية وضع خطط علمية توافق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتابع اهتمامه هذا في سورية بعد الانفصال.

في عام أربعة وستين، أُعير، بصحبة الدكتور صلاح الأحمد مرة أخرى، إلى جامعة الرياض لمدة سنتين، عاصر فيها انتقال الحكم من الملك سعود بن عبد العزيز إلى أخيه الملك فيصل. وازداد خلال هذه المدة مرض ابنه طارق بسبب التهاب أصابه في أذنه، فكاد أن يفقده السمع.

وبعد عودته في الإعارة في عام خمسة وستين، عكف على تطوير مناهج التعليم في كلية العلوم بالاشتراك مع زملائه الأساتذة أدهم السمان ومحمد بغدادي وصلاح الأحمد وعبد الحليم منصور.

وفي عام ستة وستين، انتُخب عضواً في مجلس الشعب لمدة قصيرة، أنهاها وقوع أحداث الثالث والعشرين من شباط من ذلك العام، فعاد إلى كلية العلوم وكيلاً لها.

❖

شهد عام ستة وستين دخول الدكتور شهيد إلى العمل الحكومي، إذ عُيّن أولاً نائباً لوزير التربية لشؤون التعليم العالي (وكان وزير التربية حينها الدكتور مصطفى حداد)؛ وبعدها بأشهر فقط، في السادس عشر من تشرين الأول من العام ذاته، ألّف يوسف زعيّن حكومته الثانية، فكان الدكتور شهيد فيها أول وزير للتعليم العالي في سورية.

وكان أن عُقد بعد توليه الوزارة أسبوع العلم السابع، فبسط الدكتور شهيد فيه رؤيته لتطوير التعليم العالي في سورية، وتعرّض فيها لكثير من القضايا التي ما تزال تشغلنا إلى اليوم، منها ضوابط توزيع طلاب التعليم العالي على الكليات الأدبية والعلمية، وتأهيل أعضاء الهيئة التعليمية بالإيفاد، وتنظيم الجامعات، ونظام التفرّغ الجامعي، وتنظيم البحث العلمي، ونسبة عدد طلاب التعليم العالي إلى عدد السكان، ونسبة عدد الأساتذة إلى الطلاب، إضافة إلى إحداث كلية للطب في جامعة حلب، وغيرها...

وعكف لاحقاً على تنفيذ رؤيته، فشارك في وضع مشروع قانون تنظيم الجامعات وقانون التفرّغ الجامعي. لكن استقالة الحكومة السريعة في أيلول من العام سبعة وستين –بعد نكبة حزيران– لم تتِح له الفرصة لإكمال هذا العمل.

وفي عام تسعة وستين، أوفد بمهمة علمية إلى فرنسا لمدة تسعة أشهر، اطّلع خلالها على مبادئ علم المعلوماتية الوليد آنذاك، واطلع أيضاً على تنظيم بيئة البحث العلمي في فرنسا.

في الثالث والعشرين من شباط من عام ألف وتسعمئة وواحد وسبعين، عُيّن الدكتور شهيد المدير العام لمركز الدراسات والبحوث العلمية، الذي كان في مرحلة التأسيس. وأثناء مرحلة التأسيس هذه، شارك في المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي، وعاد لطرح أربعة مشروعات أساسية لتطوير التعليم العالي، هي: تنظيم الجامعات، ومجلس التعليم العالي، ومجلس السياسة العلمية، وهيئات البحث العلمي. وصدر قانون تنظيم الجامعات أخيراً في عام خمسة وسبعين؛ وكان الدكتور شهيد قد اقترح أن يتضمّن نصاً يتيح معادلة خبرات العاملين المؤهلين في القطاعين العام والخاص للتدريس في الجامعات، لكن النص حُذف لاحقاً. أما قانون هيئات البحث العلمي فلم يصدر إلا في عام ألفين وخمسة!

❖

كان مركز الدراسات والبحوث العلمية في حياة الدكتور شهيد مشروعه الرائد الذي نذر لتحقيقه سنوات طويلة من حياته المهنية. كان يحلم منذ دراسته في فرنسا بتأسيس مركز للأبحاث متعدد الاختصاصات في العلوم الأساسية والهندسية التطبيقية، يتضمن الميادين العلمية البازغة. وقد استفاد الدكتور شهيد في عمله في تأسيس المركز من تقييمه مسيرة البحث العلمي الفتية التي عاصرها في سورية، ساعياً للاستفادة من نجاحاتها، وبخاصة تلك المتحقّقة في مجال العلوم الطبية والزراعة، وتجنب الوقوع في أخطائها، وبخاصة ما حدث في كلية العلوم، التي كان يرى أن الباحثين فيها قد عزلوا أنفسهم عن حاجات ومشكلات المجتمع.

كانت رؤيته التي وضعها لمركز البحوث، أن يكون بيئة عمل مميّزة، تؤكد دور العلم والتقانة في التنمية، وتشجّع البحث العلمي التطبيقي المقود بالطلب، المرتبط بالاحتياجات المحددة التي تطلبها الجهات الطارحة للمشروعات، والتي يعمل باحثو المركز على حل مشكلاتها بالتشارك مع تلك الجهات، باتباع منهجيات البحث العلمي الدقيقة.

لهذا الغرض، بدأ الدكتور شهيد جولات طويلة على الجهات المستفيدة، يستفهم ويشرح؛ وبدأ في الوقت ذاته بوضع خطة إيفاد للمهندسين والمجازين، للتخصّص في فروع المعرفة التقانية والتقنية. وقد انطلق المركز في أعماله بنجاح ملحوظ، وفق الرؤية الموضوعة، وبفضل الدعم المباشر من رئيس الجمهورية شخصياً، الذي كان يتابع عمل المركز متابعة حثيثة، ويعمل على توفير كل ما يحتاج إليه من موارد مالية وبشرية.

ومع نجاح المركز في تنفيذ مشروعاته، تطورت الرؤية لدى الدكتور شهيد وزملائه إلى ضرورة ربط البحث العلمي بالصناعة، بهدف تنميتها، وذلك بالعمل على تصنيع بعض المشروعات وإنتاجها؛ فكان أن توسع المركز ليضم فروع الصناعات: الإلكترونية أولا في أوائل الثمانينيات، ثم الميكانيكية وغيرها لاحقاً.

وكان تنظيم المركز من الناحية المؤسسية متميزاً، فقد أُخذ فيه بفكرة وجود هيئة للبحث العلمي، وهيئة فنية وأخرى مخبرية. وكان له أيضاً نظام خاص في العمل: صباحي ومسائي، ونظام مالي خاص.

❖

كانت الانطلاقة الناجحة لنشاطات مركز الدراسات والبحوث العلمية فرصة ليعود الدكتور شهيد إلى إنعام النظر في مشكلات التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية؛ إذ كانت احتياجات المركز من الخريجين المؤهلين في الاختصاصات التي يحتاج إليها قد أخذت بالتزايد كماً وكيفاً، ولم يعد بالمقدور الاعتماد فقط على خريجي الجامعات السورية.

من هنا أخذت تتبلور في ذهن الدكتور شهيد وزملائه فكرة إحداث مؤسسة جامعية للتعليم الهندسي والتقاني العالي المستوى في سورية، تندرج في إطار تنويع أنماط التعليم العالي، أسوة بما عاينه في فرنسا من وجود المدارس العليا للهندسة إلى جانب الجامعات، وما نهجت عليه دول أخرى مثل الاتحاد السوفييتي في ذلك الحين.

كانت النواة الأولى لهذه المؤسسة التعليمية الرائدة حاضنة في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة دمشق، يدرس فيها الطلاب المختارون منهاج الكلية، إضافة إلى برنامج علمي ترميمي، وساعات إضافية في تعلّم اللغات الأجنبية. غير أن انفتاح أوربا، وبخاصة فرنسا، على سورية، في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، دفع إلى بلورة تصوّر جديد يقوم على اعتماد النظام التعليمي في مدارس الهندسة الفرنسية، بحيث يدرس الطلاب المختارون حلقة جامعية أولى من ثلاث سنوات في دمشق، على مدرسين سوريين وآخرين مستقدمين من فرنسا، ثم يوفَد بعضهم للحصول على شهادة الهندسة من إحدى المدارس العليا، بعد نجاحهم في مسابقة الانتقاء. وبهذا المسار، وُلد المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، فبدأ باستقطاب الطلاب منذ سنة ستة وسبعين، إلى أن تحوّل إلى مؤسسة مستقلة مرتبطة بمركز الدراسات والبحوث العلمية بصدور مرسوم خاص به في عام ثلاثة وثمانين. وقد كنت من طلاب الدفعة السادسة فيه.

نجح طلاب المعهد في دخول أكبر مدارس الهندسة في فرنسا، بل والتفوق فيها. ثم أحدثت في المعهد حلقة ثانية في سورية (في دمشق، ثم في حلب) باختصاصات متعددة: هندسة المعلوميات (كما كانت تسمى بدل

تسمية المعلوماتية التي شاعت بعد ذلك)، وهندسة النظم، وهندسة الفيزياء التطبيقية وعلوم المواد، وهندسة الميكاترونيك، وهندسة الاتصالات، وهندسة الطيران (في حلب).

وأُتيحت أمام خريجي المعهد فرصة إكمال تأهيلهم للحصول على الدكتوراه. ثم تحولت هذه الفكرة إلى الدكتوراه بالتعاون (أي بالتشارك بين المركز وإحدى الجامعات الأوربية)، بغية زيادة توطين البحث العلمي، والاستجابة للاحتياجات المحلية.

لقد كان المعهد العالي أحد مشروعات الدكتور شهيد العزيزة على قلبه. كان يحرص شخصياً على لقاء الطلاب المتقدمين إلى المعهد في بداية كل عام، ويتابع مسيرتهم الدراسية. وأذكر خريف عام واحد وثمانين، حين اجتمع بنا الدكتور شهيد، وراح يحدثنا عن العلم والعمل، وعن فرص الدراسة في أفضل جامعات أوربا؛ ويعدنا، لا بالثراء، لكن بحياة مريحة، أثناء الدراسة وبعدها.

وكان تعليم اللغات الأجنبية ركيزة أساسية في المعهد العالي. لكن المعهد أيضاً اهتم أشد الاهتمام باللغة العربية، فأحدثت فيه مجموعة بحوث اللغة العربية، واهتمت المجموعة بوجه خاص بتطبيقات المعلوماتية على اللغة العربية.

وقياساً على تجربة العلوم الهندسية، فكر الدكتور شهيد بالاهتمام بعلوم الإدارة. وكان يريد أن يوفّر لمركز الدراسات والبحوث العلمية عاملين مؤهلين في هذا المجال، فأُحدث في المعهد العالي قسم للإدارة والاقتصاد. وقد أصبح هذا القسم لاحقاً نواة للمعهد العالي لإدارة الأعمال.

وكان المعهد العالي رائداً أيضاً على صعيد التعليم المستمر، فأُحدثت فيه مجموعة من دبلومات الدراسات العليا في اختصاصات شتى، يتّبعها طلاب من المركز ومن جهات أخرى عديدة. وأُحدثت أيضاً، في السياق ذاته، المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا في مركز الدراسات والبحوث العلمية، بالتعاون مع مركز بحوث الكويت وجامعة الكويت، وهي مؤسسة موجهة للتعلم المستمر، وكانت الحلقة الأولى للمدرسة في سورية في عام تسعة وسبعين، عن "إلكترونيات الجسم الصلب"، ثم عقدت المدرسة حلقات عديدة في سورية والكويت ودول عربية أخرى، أذكر منها حلقة في المملكة المغربية عن "اللسانيات العربية التطبيقية" في عام ثلاثة وثمانين.

وكانت مفاهيم الجودة والاختبار أيضاً في صميم اهتمامات المركز، فأُحدث لهذا الغرض المركز الوطني للمعايير والمعايرة، بالتعاون مع اليابان.

❖

شارك الدكتور شهيد في كثير من اللجان العلمية في المنطقة العربية والعالم، منها اللجنة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ولجنة الخبراء في اليونسكو لمسائل البحث العلمي؛ وتولى –بوجه

خاص– رئاسة لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، التي كان مقرّها دمشق، بين عامي ثلاثة وثمانين وسبعة وثمانين، بتمويل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). وقد عُرضت أعمال اللجنة، التي شارك فيها رهط من كبار المختصين العرب، في مؤتمر أقامته الألكسو أمام وزراء التربية العرب.

وشارك الدكتور شهيد أيضاً في صوغ استراتيجية تنمية الصناعة في سورية في عام سبعة وثمانين، أثناء حكومة عبد الرؤوف الكسم.

عُرضت على الدكتور شهيد مناصب عديدة أثناء توليه إدارة المركز، منها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وفي اليونسكو، وفي مركز دراسات الوحدة العربية، وفي بعض جامعات دول الخليج، لكنه بقي يدير المركز حتى قبلت استقالته في عام أربعة وتسعين، بعد أن أمضى في هذا الموقع زهاء ربع قرن من الزمان.

❖

يعود اهتمام الدكتور شهيد باللغة العربية منذ نعومة أظفاره إلى البيئة التي نشأ فيها، وقد أذكت سنوات عمله في المجلس الأعلى للعلوم اهتمامه بالمصطلح العلمي وتعريبه؛ هذا، إضافة إلى شغفه الدائم بتاريخ العلوم العربية والإسلامية. ومن ثمّ فقد انتُخب في مجمع اللغة العربية في عام خمسة وثمانين، واستقبله المجمع بعد صدور مرسوم تعيينه عضواً عاملاً في أواخر عام ثمانية وثمانين، وتحدث في حفل استقباله عن سلفه الأستاذ وجيه السمان.

أهتم أثناء عمله في المجمع بتوحيد المصطلحات العلمية المستعملة في الجامعات السورية، وأسهم في وضع معجمَيّ مصطلحات الفيزياء والكيمياء. وكان يعتقد بضرورة تحديث اللغة، أي بالتطابق بين اللغة والمجتمع، دون إحداث قطيعة معرفية.

وأكمل في مجمع اللغة العربية مسيرته الإدارية والتنظيمية، فشارك في وضع النظام الداخلي للمجمع مع الأستاذ جورج صدقني، وفي تعديل قانون المجمع الذي صدر في عام ألفين وواحد، وتضمن إضافة الهيئة الفنية إلى ملاك المجمع. وقد شغل موقع الأمين العام للمجمع بين سنتي ألف وتسعمئة وستة وتسعين وألفين وثمانية، خلفاً للدكتور عدنان الخطيب.

❖

توفي الدكتور عبد الله واثق شهيد في الخامس عشر من شهر آب من عام ألفين وخمسة عشر، عن عمر ناهز التسعين عاماً، قضاها دون كلل في العمل والإنجاز، معلماً وباحثاً ومديراً. وقد كان يأسف أن لم تُتَح له الفرصة

ليعمل في التعليم بالقدر الذي عمل فيه باحثاً ومديراً. كان الدكتور شهيد ذا شخصية قيادية آسرة مهيبة. كان "الباني" كما لقّبه الدكتور محمد عبد الرزاق قدورة. وقد عُرف عنه –إضافة إلى علمه الوسيع– حبه لفعل الخير، واهتمامه الكبير بذوي الاحتياجات الخاصة.

كيف لنا أن نودّع أستاذنا الكبير الدكتور عبد الله واثق شهيد ومدرسته مستمرة في تلاميذه وطلابه، وذكراه حاضرة في قلوب أصدقائه ومحبيه؟ رحمه الله وأحسن مثواه.

❖❖

سيداتي وسادتي:

في ختام هذه الكلمة، أود أن أعرض بعجالة بعض الأفكار السريعة عن النهوض باللغة العربية في مجتمع المعرفة، استمراراً لمسيرة الدكتور شهيد، الذي أتشرف بأن أكون له خلفاً.

اللغة –كما نعرف– هي وسيلة التواصل الإنساني؛ وهي من أبرز العوامل التي تعرّف هوية وثقافة مجموعة بشرية مقارنة بغيرها. واللغة العربية واحدة من اللغات العشر الكبرى في العالم، وإحدى اللغات الستّ المعتمدة في الأمم المتحدة؛ فهي إذاً لغة عالمية. غير أن التوجه العالمي اليوم نحو مجتمع المعرفة يضع أمامها –كما هي حال لغات أخرى كثيرة– تحديات جديدة ترتبط بتطورها واستمرار حضورها العالمي؛ وهذا ما يجب أن يدفعنا إلى النهوض بها، كي تبقى لغة حية، ووسيلة تخاطب فاعلة في مجتمع المعرفة الجديد.

وإلى جانب التحديات التقليدية التي تواجه لغتنا العربية، تظهر اليوم تحديات جديدة تتعلق بالتقانة وأدواتها. فمجتمع المعرفة –بكثير من التبسيط– ما هو إلا حصيلة النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد في ارتقائها على تقانات المعلومات والاتصالات، والتحوّل إلى صناعات يكون للمكوّنات القائمة على استثمار المعرفة المقام الأول فيها. وقد أضحى استعمال وسائل المعلومات والاتصالات استعمالاً للغة في بيئة جديدة، تقنية أساساً. ما يهمّنا –من ثمّ– هو أن نكون قادرين على تمكين المجتمع والاقتصاد من الاستفادة استفادة مثلى من هذه الوسائل، بواسطة اللغة العربية قبل غيرها من اللغات. وهذا التمكين له –كما هو واضح– جانب تقني يرتبط بحضور اللغة العربية على وسائل التواصل، وبقراءة وكتابة وصياغة ما يُعرف بـ "المحتوى" الرقمي على اختلاف أنواعه باللغة العربية؛ وله أيضاً –وقبل كل شيء– جانب معرفي يرتبط بتوفير محتوى ثري ومتنوع باللغة العربية، محتوى ثقافي واجتماعي وتجاري وخدمي وعلمي...

من أهمّ القضايا العاجلة التي ينبغي علينا التعامل معها إذاً، قضية رسم سياسة لغوية شاملة للغة العربية، والتمكين لها وطنياً وعالمياً، على النحو الذي يضمن لها أن تكون وسيلة تواصل عالمية. وعلى هذه السياسة أن تحدّد أهم الموضوعات في مجال العلاقة بين اللغة والمجتمع، بل والاقتصاد أيضاً، مثل وضع مقاييس

الكتابة والكلام والجدارة والجودة اللغوية، ودور اللغة في التخاطب والتواصل المعلوماتي، ودورها في الإعلام، والتعليم، والإدارة، والعلاقات الدولية والدبلوماسية، وتقييس المصطلح العلمي، وتحديد الموقف من الازدواجية اللغوية والتعددية اللغوية واللهجات الدارجة، وحتى القيمة الاقتصادية للغة... ويجب بعدها وضع الخطط الكفيلة ببلوغ الأهداف الموضوعة، وصولاً إلى تحقيق ما يمكن التعبير عنه بالأمن اللغوي الوطني.

أما من الناحية العلمية والتقنية، فلا بدّ من تحديد دقيق للمواضيع المستجدة الواجب تركيز الاهتمام فيها، وتوجيه البحث العلمي في هذا الاتجاه، في علوم اللغة وعلوم المعلوماتية على السواء. ومن هذه المواضيع: تطوير تقنيات تعرّف الكلام العربي آلياً، والترجمة الآلية، وكل ما يتعلّق بالبحث الدلالي الآلي باللغة العربية، أي بتمكين ما يسمى بـ "محركات البحث" من تمييز معنى الكلمة العربية، مشكولة كانت أم غير مشكولة، ضمن سياقها في العبارة؛ هذا، إلى جانب بناء المكانز الرقمية العربية ذات الترابطات الدلالية والمعرفية المتنوّعة، وتنمية صناعة المحتوى الرقمي العربي –وهي من الصناعات المعرفية البازغة– وتوفير متطلباتها وعوامل نجاحها.

ويجدر بنا أيضاً التنبه إلى أن الاستعمال المتزايد لوسائل التواصل المعلوماتي قد فاقم من مشكلة الازدواجية اللغوية المرتبطة باللغة الفصيحة واللهجات الدارجة؛ وهذه قضية جوهرية لا بدّ من مناقشتها مناقشة واعية: فنحن لا نريد –بالطبع– أن تتحوّل اللهجات الدارجة إلى لغات رسمية، لكن لا يمكن لنا –بالمقابل– تجاهل هذه اللهجات ببساطة، وبخاصة بعد أن بتنا نلحظ زيادة مطردة في استعمالها مكتوبةً.

❖

ويشهد مجتمع المعرفة زيادة متسارعة غير مسبوقة في أعداد المصطلحات العلمية والتقنية وألفاظ الحضارة المستجدة، ومعظمها باللغة الإنجليزية. وقد يكون تأثير هذا الفيض من المصطلحات كارثياً على هوية (بل كينونة) تلك اللغات الوطنية التي تعجز عن تمثّلها أو إيجاد مقابلات مناسبة لها. وجميعنا يعلم أن اللغة العربية تعاني أصلاً من نقص كبير في المصطلحات العلمية والتقنية.

نعم! لقد بُذلت، منذ أواخر القرن الماضي، جهود كبيرة في ترجمة المصطلحات وتعريبها، وفي تصنيف المعجمات والمسارد. ونجحت تلك الجهود في تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم المدرسي والدرجات الأولى من التعليم الجامعي في كثير من البلدان العربية. ولكن المشكلة تعود اليوم لتظهر، بكل حدتها، في الدرجات الجامعية العليا وفي الدراسات التخصصية، وفيما تثمر عنه من أبحاث هي في الحقيقة عصب التقدم العلمي الحديث.

لا يمكن إذاً الاستمرار في وضع المصطلحات بالطرائق التقليدية، واحداً تلو الآخر! بل علينا أن نهتم أولاً بوضع قواعد عامة لمنهجيات ترجمة المصطلحات أو تعريبها، مع توسيع معاني الأبنية الصرفية في العربية وتقييس الجديد منها ما أمكن، وكذلك تعريب الدخيل، وتقييس أسلوب ترجمة السوابق واللواحق في اللغات الأوربية،

والمختصرات "الأوائلية"؛ وذلك مع ضمان مراعاة صحة اللغة ونظامها الصوتي والصرفي، والشيوع، والإيحاء بالمعنى، والسهولة، والدقة، والقابلية للاشتقاق.

وقد كنت اقترحت في ورقة قدّمتها في ندوة "إقرار منهجية موحّدة لوضع المصطلح العلمي العربي"، التي عقدها مجمع اللغة العربية بدمشق في عام تسعة وتسعين، فكرة أولية لوضع المصطلح العلمي العربي بمساعدة الحاسوب، يقوم على بناء بيئة معلوماتية تساعد الباحث على انتقاء المصطلح المقابل الملائم، عن طريق حوسبة تكوين حقول دلالية للمصطلح، وإنشاء قاعدة معطيات "علاقاتية" تُفرَّغ فيها المقابلات العربية والأجنبية المحتملة ضمن هذه الحقول.

إن التراخي عن اتخاذ إجراءات عاجلة في معالجة قضية نقص المصطلحات، وبخاصة التقنية منها، سرعان ما سيدفع اللغة العربية بعيداً عن مسارات العلم والتنمية؛ وحين لا يتصدى المختصون لملء الفراغ، فسيملأه بسرعة أشباه المثقفين، وسنجد أنفسنا في وضع شبيه بما حصل حين "عُرّبت" التطبيقات الحاسوبية والمعلوماتية، فظهرت عبارات كارثية، نحو "جاري التحميل"، ومصطلحات كـ "الهاتف الخليوي"، وما شابهها كثير...

❖

وأخيراً أقول: إن تضافر وتكامل جهود اللغويين والتقنيين، لكفيل بجعل اللغة العربية لغة حديثة يمكن بواسطتها العودة إلى إنتاج العلم والمعرفة. وإني لأرجو أن أكون في هذا السياق عوناً لزملائي، وقادراً على النهوض بالمهمة التي انتدبت لها، والوفاء بالأمانة التي أوليتها.

أشكر لكم صبركم على الإطالة، وحسن استماعكم. والسلام عليكم.

❖❖❖